الأمم المتحدة

A/C.2/61/L.44

الجمعية العامة

Distr.: Limited
16 November 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٣ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد بنديكتو فونسيكا فيلهو (البرازيل)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.28

الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقراراتها ٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[(١)] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٢)]، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

161106 161106 06-61884 (A)

وإذ تؤكد من جديد أيضا إعلان هيوغو[٣] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٤]، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تشير إلى البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥[٥]،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم لعوامل الخطر الكامنة، كما حددها إطار عمل هيوغو، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم قلة مناعة المجتمعات إزاء الأخطار الطبيعية، ومعالجة تلك العوامل، وإلى بناء ومواصلة تعزيز قدرة التصدي لمخاطر الكوارث على كافة المستويات، وإلى زيادة القدرة على مواجهة الأخطار المقترنة بالكوارث، مع الاعتراف أيضا في الوقت نفسه بالأثر السلبي الذي تحدثه الكوارث في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تسلم أيضا بضرورة مراعاة المنظور الجنساني لدى تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الحد من مخاطر الكوارث، سعيا إلى الحد من قلة المناعة إزاءها،

وإذ تلاحظ أن البيئة العالمية لا تزال تعاني التدهور، مما يزيد من أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تأخذ في اعتبارها مختلف أوجه وأشكال تأثر جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأقل مناعة، بالأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل، وموجات تسونامي، والانهيالات الأرضية، والثورات البركانية، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة كموجات الحر، وحالات الجفاف الشديد، والفيضانات، والعواصف، وظاهرتي النينيو/النينيا اللتين تحدثان تأثيرا عالميا،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الزيادة الأخيرة في تواتر وحدة الظواهر الجوية الشديدة الوطأة وما يرتبط بها من كوارث طبيعية في بعض مناطق العالم، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة، ولا سيما في البلدان النامية الواقعة في تلك المناطق،

وإذ تأخذ في الاعتبار أنه يجب معالجة الأخطار الجيولوجية والمائية المناخية وما يرتبط بها من كوارث طبيعية والحد من هذه الأخطار والكوارث، بصورة منسقة وفعالة،

---

(٣) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تلاحظ ضرورة التعاون الدولي والإقليمي على زيادة قدرة البلدان في مجال التصدي للآثار السلبية الناشئة عن جميع الأخطار الطبيعية، بما فيها الزلازل وموجات تسونامي، والانهيالات الأرضية، والثورات البركانية، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة مثل موجات الحر، وحالات الجفاف الشديد، والفيضانات، والكوارث الطبيعية المتصلة بها، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية التصدي لمخاطر الكوارث المتصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدام الأراضي، وأثر الأخطار المرتبطة بالظواهر الجيولوجية والطقس والمياه وتقلب المناخ وتغير المناخ في الخطط والبرامج الإنمائية القطاعية، فضلا عن حالات ما بعد الكوارث،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٩٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[٦]؛

٢ - **تحث** المجتمع الدولي على أن يواصل استكشاف طرق وأساليب، من خلال وسائل منها التعاون والمساعدة التقنية، من أجل الحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، ومنها الآثار الناشئة عن الظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وبخاصة في البلدان النامية الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نموا، وفي أفريقيا، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما فيها إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٤]، وتشجع الترتيب المؤسسي للاستراتيجية الدولية الرامية إلى الحد من الكوارث على مواصلة عمله بهذا الشأن؛

٣ - **تقر** بأن كل دولة تقع عليها في المقام الأول مسؤولية تحقيق تنميتها المستدامة واتخاذ تدابير فعالة من أجل الحد من مخاطر الكوارث، لأغراض منها حماية شعبها في أراضيها وهياكلها الأساسية وثرواتها الوطنية الأخرى من آثار الكوارث، ومن ذلك تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون والشراكات على الصعيد الدولي من أجل دعم هذه الجهود الوطنية؛

٤ - **تؤكد** أهمية إعلان هيوغو[٣] وإطار عمل هيوغو، وأولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وكذلك غيرها من الجهات الفاعلة المعنية، في نهجها المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وأن تنفذها، حسب الاقتضاء، وفقا لظروفها وقدراتها الذاتية واضعة في اعتبارها الأهمية الحاسمة

(٦) A/61/229 و Corr.1.

للترويج لثقافة الاتقاء في مجال الكوارث الطبيعية، بوسائل منها تعبئة موارد كافية للحد من مخاطر الكوارث، وأهمية العمل على الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث على الصعيد المحلي، والآثار الضارة الناشئة عن الكوارث الطبيعية في جهودها الرامية إلى تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، من خلال البرامج الوطنية ومراكز التنسيق الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث الخاصة التابعة لكل منها والعاملة في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، بتعزيز بناء القدرات في أقل المناطق مناعة لتمكينها من معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تزيد من قلة مناعتها، وأن تضع التدابير التي ستمكنها من التأهب للكوارث الطبيعية ومواجهتها، بما فيها الكوارث المرتبطة بالزلازل والظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وتشجع المجتمع الدولي على توفير مساعدة فعالة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٦ - **تؤكد** أهمية معالجة عوامل الخطر الكامنة المحددة في إطار عمل هيوغو، من أجل بناء القدرات، وبخاصة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان القليلة المناعة منها، وعلى أهمية تشجيع إدماج عملية الحد من المخاطر المرتبطة بالأخطار الجيولوجية والمائية المناخية في برامج الحد من مخاطر الكوارث؛

٧ - **تشدد** على أنه ينبغي إدراج عمليات تقييم المخاطر في برامج الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من التعرض للأخطار الطبيعية؛

٨ - **تشجع** الترتيب المؤسسي للاستراتيجية الدولية الرامية إلى الحد من الكوارث على أن يواصل، ضمن نطاق ولايته، ولا سيما إطار عمل هيوغو، تعزيز تنسيق الأنشطة التي تستهدف تشجيع الحد من مخاطر الكوارث، وإتاحة المعلومات لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن خيارات الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الطبيعية الشديدة والكوارث وأوجه الضعف المتصلة بالأحوال الجوية الشديدة الوطأة؛

٩ - **تشدد** على أهمية إقامة تعاون وتنسيق بشكل وثيق فيما بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين من قبيل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإدارة الكوارث، بما في

ذلك البدء فعلا في إنشاء نظم إنذار مبكر تركز، ضمن جملة أمور، على الناس، مع الاستفادة من جميع الموارد والخبرات المتاحة لهذا الغرض؛

١٠ - **تؤكد أيضا** أنه سعيا للحد من التعرض لجميع الأخطار الطبيعية، بما في ذلك الظواهر الجيولوجية والمائية المناخية وما يتصل بها من كوارث طبيعية، ينبغي تعزيز التعاون بشكل أوثق وأكثر منهجية وتبادل المعلومات بشأن التأهب للكوارث فيما بين الأوساط العلمية والمتخصصين في إدارة الكوارث، وذلك على جميع المستويات؛

١١ - **تشجع** مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٧]، والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٨] على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما في البلدان النامية القليلة المناعة بوجه خاص، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة الناشئة عن تغير المناخ في نظم البلدان النامية الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية الخاصة بها؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة العمل على الحد من المخاطر وأوجه قلة المناعة إزاء جميع الأخطار الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والمائية المناخية؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر النظر في مسألة الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها في تلك الدورة، في إطار البند الفرعي المعنون ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

---

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٨) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م أ-٣، المرفق.